ان يشارك جميع اليهود مهما كانت ايديولوجيتهم (اي « اللاصهيونيون » ايضا) في مسؤولية الدفاع عن اسرائيل ، او بكلام ادق ، في مسؤولية الاشراف على جمع التبرعات وعلى ارسالها الى الوكالة اليهودية في اسرائيل . وهذا يعني بالنسبة للصهيونية الاميركية ، انتقاصا من صلاحياتها ليس فقط في اسرائيل ، بل وايضا في دارها بالذات . وقد وقع النزاع في الشكل التالي :

انفجر الصراع في ١٠ ايلول ١٩٤٨ داخل « النداء الفلسطيني الموحد » الذي كان منوطا به جمع التبرعات من الولايات المتحدة لامر « الكيرن هايسود » و « الكيرت كيمت » (اي عمليا الى ميزانية الوكالة اليهودية في القدس) ، عندما استقال هنري مئتور من منصبه كنائب رئيس اللجنة التنفيذية في « النداء الفلسطيني الموحد » ، متهما م. ا. ص. باستعمال اموال « النداء لاغراض سياسية(٤٠). قبلت اللجنة التنفيذية للنداء الفلسطيني الموحد استقالة منتور ، واعلنت انها تحظى بتأييد الوكالة اليهودية في القدس . غير ان منتور لاقى دعما قويا من هيئة تدعى « لجنة المتبرعين والعمال » التي طالبت بتطبيق المبدأ التنظيمي التالي في المستقبل : جعل الوكالة اليهودية في القدس مسؤولة مباشرة عن ادارة « النداء الفلسطيني الموحد » وليس عن طريق مكاتبها في نيويورك التي كانت تحت اشراف المنظمات الصهيونية الاميركية . وكانت حجة هذا الفريق في اقتراحه التنظيمي انه لا يجوز ادارة تبرعات يهود اميركا بواسطة الاحزاب الصهيونية الاميركية التي قد تستعمل هذه الاموال كأداة ضغط على اسرائيل في حياتها السياسية الداخلية(٤١).

رغم بعض الوساطات اليهودية الاميركية لاعادة الامور الى مجراها الطبيعي ، بقي التوتر سائدا في الاجهزة المالية الاميركية بل تفاقم عندما اشترط هنري مورجنتو رئيس حملة ١٩٤٨ لجمع التبرعات ، عودة هنري منتور الى منصبه القديم ، كي يستمر هو في رئاسة حملة ١٩٤٩ . فكان لا بد من التوجه الى اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية في القدس كي تحسم الامر . غير ان م. ا. ص. عارضت بشدة تدخل الوكالة من القدس ، ولكن دون جدوى. فجاء قرار اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية لصالح مورجنتو ومنتور ، مؤديا في الوقت نفسه الى استقالة ابا هيلل سلفر وعمانوئيل نيومان من عضويتهما في اللجنة التنفيذية ، ومن ثم (في ايار ١٩٤٩) الى استقالة نيومان ايضا من منصبه كرئيس م. ا. ص. وحل محله في هذا المنصب الاخير دانيال فريش الذي كان اكثر موالاة لحكومة بن — غوريون .

ماذا يمكن ان نستخلص من هذه الوقائع ؟ ربما عدة امور :

أ — لقد آثرت اسرائيل ارضاء الجمعيات اليهودية الاميركية بدلا من الحفاظ على علاقات طيبة مع م.ا.ص .

ب — اضطرت الوكالة اليهودية في القدس الى اتباع الرأي الاسرائيلي بعد ان ساندت في مرحلة اولى م. ا. ص.

ج — ضعف نفوذ الصهيونيين الاستقلاليين (سلفر ، نيومان) داخل منظمتهم بالذات ، اي انه كان لا بد للمنظمة من المساومة في سبيل الابقاء على علاقات معقولة مع اسرائيل . سنرى فيما بعد لماذا كانت م. ا. ص. عاجزة في جميع الاحوال عن مقاطعة الحكومة الاسرائيلية ومضطرة الى ان تكون حريصة على علاقات طبيعية مع اسرائيل .

كانت النتيجة المنطقية لمحاولات حكومة اسرائيل ابعاد المنظمة الصهيونية عن التصرف بالمال الوارد من الخارج انشاء « هيئة مشتركة للتطوير » (في ايار ١٩٥٠) برئاسة بن غوريون رئيس الوزراء وبعضوية متساوية بين ممثلي الحكومة والوكالة اليهودية ، الى جانب ممثل عن الصندوق القومي اليهودي . و « رغم ان وظيفة الهيئة لم توضح كاملا وبدقة ، افترض ان انشاءها كان يعني ان الحكومة سوف تلعب دورا اكبر في تحديد السياسات المتعلقة بصرف العائدات من الخارج وربما ان اعتمادات حكومية اضافية ستخصص لنشاطات كانت تقع ضمن مهمات الوكالة اليهودية »(٤٢).

اما عن التطورات اللاحقة في العلاقات بين اسرائيل والمنظمة الصهيونية ، يجدر الرجوع الى تقرير اعدته مجلة جويش نيوزلتر الاميركية (غير صهيونية) في تشرين الثاني ١٩٥٠ : « عقد هذا الاسبوع اجتماع هام للجنة التنفيذية للوكالة